عنوان البرنامج: تقريب المذهب المالكي
الوحدة الرابعة: الممارسة التقريبية على مستوى التصنيف في المذهب المالكي
الدرس الرابع: جهود علماء المالكية في تقريب قواعد الترجيح بين المرويات
اسم المحاضر: الدكتور عبد الله معصر

جهود علماء المالكية في تقريب قواعد الترجيح بين المرويات

أُثِرَ عن الإمام مالك **رواياتٌ كثيرة**،كما أُثِرَ عن أصحابه **أقوالٌ** وآراء في مسائل فقهية مختلفة، وأمام هذا الكم الهائل من الروايات والأقوال، **حاول المالكية ترتيبَ وتصنيفَ هذه الروايات والأقوال لتمييز الصحيح من الضعيف، وما يجرِي على أصول المذهب، وما يخرُج عن هذه الأصول.**

وفي إطار التطور الذي عرفه المذهب المالكي **مرت قواعد الترجيح بين المرويات بمراحلَ قبل أن تستقر على شكلها النهائي.**

ففي **البداية** كانت **القاعدة العامة المتداولة بين علماء المذهب المالكي: إذا اختلف الناس عن مالك، فالقول ما قال ابن القاسم.**

ثم مع تطور المذهب ميز المالكية بين القول

من جهة قائله، كمالك وابن القاسم وغيرهما،

وَمن جهة مصدره كالموطأ والمدونة أو غيرهما من دواوين المذهب.

لتحديد القول الراجح المعتمد للفتوى في مذهب مالك.

فقالوا:

1. يفتى بقول مالك في الموطأ
2. ثم بقول مالك في المدونة
3. ثم بقول ابن القاسم في المدونة
4. ثم بقول ابن القاسم في غير المدونة
5. ثم بقول غير ابن القاسم في المدونة،
6. ثم بأقاويل غير ابن القاسم من أهل المذهب خارج المدونة.

(فتح العلي الملك في الفتوى على مذهب مالك: محمد عليش ص ج1ص 73)

وأمام **تطور المنهج النقدي** لتمحيص الأقوال واختبارها وترجيحها وتنظيمها **أعاد المالكية النظر في قواعد الترجيح،**

فقدموا الروايات والأقوال التي في المدونة، سواء كان الراويَ ابنُ القاسم أم غيرُه،

وعللوا ذلك أن المدونة تأخرت عن الموطأ،

فهي الصيغة الأخيرة لفقه مالك،

إذ يُعتبر ابنُ القاسم أكثرَ تلاميذ الإمام صحبةً له، فقد لازمه أزيد من عشرين سنة، ولم يفارقْه حتى مات، وهكذا أصبحت قواعد الترجيح بين الروايات والأقوال كالآتي:

1. قول الإمام الذي رواه ابن القاسم في المدونة.
2. قول الإمام الذي رواه غير ابن القاسم في المدونة.
3. قول ابن القاسم في المدونة.
4. قول غير ابن القاسم في المدونة.
5. قول الإمام الذي رواه ابن القاسم في غير المدونة.
6. قول الإمام الذي رواه غير ابن القاسم في غير المدونة.
7. قول ابن القاسم في غير المدونة.
8. ثم أقوال علماء المذهب.

ولم يقف المالكية عند هذا الحد، بل **مع تطور التقريب في المذهب جعلوا لكل قول فقهي درجةً كأن يكون راجحا، أو مشهورا، أوضعيفا، أو شاذا.**

والذي ينبغي التنبيه عليه أن دارس كتب المذهب المالكي **لابد أن يستوعب هذا المنحى المنهجيَّ – بحسب تطور المذهب– الذي سلكه العلماء من أجل إقرارِ قواعِدَ للترجيح تكون عامة وشاملة، حتى يُنَزَّلَ كلُّ اختيار وترجيح للمتقدمين في كتبهم ضمن هذا المنظور الشامل الذي يُسَدِّدُ الآراء في إطارها السليم والصحيح، وليس في إطار الاختلاف والتضاد، الذي يجعل الأقوال والآراء تتضارب.**